ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
BUREAU AFRIQUE DU NORD مكتب شمال افريقيا

من الاستعمار إلى الشنغنة
SCHENGÉNISATION

لمحة تاريخية اجتماعية عن الهجرات من المغرب العربي إلى أوروبا

وائل قرناوي و منتصر ساخي

المؤلفين : وائل القرناوى و منتصر الساخى
الترجمة : برهان الهلاک Roots prod
التصميم و الرسوم : ياسين الورغمى

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا وان محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة.
مؤسسة روزا لوكسمبورغ - شمال إفريقيا
عدد 55 مثلث ، نهج غرّة جوان، ميتيال فيل 1082 تونس.
infotunis@rosalux.org

وائل القرناوي حاصل على درجة الدكتوراه في التحليل النفسي وعلم نفس الأمراض من جامعة باريس، وهو أخصائي في علم النفس الإكلينيكي. وهو أستاذ مساعد في جامعة سوسة ومؤسس شبكة من الباحثين حول "دراسات الحدود" في مركز الأنثروبولوجيا بسوسة حيث يجري أبحاثاً حول سياسات الهجرة وعمليات إقامة الحدود وتأثيرها على الذاتيات السياسية لسكان الجنوب العالمي، وخاصة في السياق التونسي. وهو مؤلف كتاب "الحرقة والرغبة في الغرب" الصادر عن دار نيرفانا في العام 2022.

منتصر الساخي حاصل على درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة باريس 8، وهو باحث ما بعد الدكتوراه في جامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا). تركز أبحاثه على الحدود وقمع التنقل وظاهرة الثورة في العالم العربي. وهو مؤلف كتاب "الثورة والجهاد: سوريا، فرنسا، بلجيكا" La Révolution et le djihad : Syrie, France, Belgique ، الصادر عن دار النشر La Découverte (2023).

المحتوى

مقدمة 5

1. الاغتراب غداة الاستعمار: من الآخر "الداخلي" إلى الآخر "الخارجي" 7
2. نفاذية الحدود في التقليد العربي الإسلامي قبل الاستعمار 10
3. الإصلاحات الداخلية والاستعمار: الدخول في عصر إقامة الحدود FRONTIÉRISATION 13
4. الحقبة الاستعمارية: مفارقات "حرية التنقل" في حالة الجزائر 16
5. من الاقتصادويّة إلى الإطار السياسي المعادي للأجانب: نشأة شخصية [المهاجر] » السرّي « 21
6. الجدل حول الحدود في أوروبا 24
7. إنشاء منطقة شنغن 27

خاتمة 28

مقدمة

نحن لا ندعو إلى الاعتراف بالحقوق أو إلى إدماج المستعمرات السابقة في إمبراطورية ما بعد الاستعمار [1] عند دراستنا للمنعطف ما بعد الاستعماري الذي أفضى إلى ظهور شخصية المغترب L'immigré بعد بضعة عقود من استقلال بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. بل يتمثّل الهدف من هذا المقال الذي يتناول جينيالوجيا (علم أنساب) الحدود في شكلها الأوروبي المعاصر في إظهار كيف أن ما يبدو في ظاهره إنسانيا وتنظيميًا ومعزّزا للاندماج والتنوع هو في الواقع سياسة حدودية غير مضيافة تعي حجم الامتيازات المتراكمة منذ الحقبة الاستعمارية. وتختار السياسة الحدوديّة من خلال دمج المجتمعات الأوروبية في مثل هكذا مجتمع غير مضياف في مرحلة ما بعد الاستعمار دفع سكان الجنوب إلى الهامش وإلى الجمود ومنع التنقّل Immobilité ، بغض النظر عن الأنظمة الاستبدادية الجديدة التي تحكم تلك الشعوب في مرحلة ما بعد الاستعمار.

ولقد نبّه مثقّفون مثل فرانتز فانون وعلماء اجتماع ملتزمون من قبيل عبد المالك صياد منذ نهاية الحقبة الاستعمارية من مكر التاريخ الذي يميز البيئات وريثة هذا الفكر الاندماجي الذي أضحى أداة في السعي للاعتراف، ممّا يعمّق من فصل المجتمعات المحظوظة المالكة للامتيازات عن المجتمعات الأخرى التي تمّ استغلالها. وستكون مقاربتنا للموضوع مقاربة سوسيولوجية وسياسية في آن واحد من خلال إحياء مناهج التقليد القانوني والأنثروبولوجيا السياسية[2] . ومن ثمّ، فإننا نهدف إلى إظهار تداخلات الهيمنة ما بعد الاستعمارية في الحواضر [الاستعمارية] السابقة في توظيفها للحدود كسلاح ضد مجتمعاتها، فضلاً عن التحولات الطارئة على الذاتيات نتاجًا لذلك.

ويعني الإعراض عن مثل هذه القضايا من خلال الإصرار على أبعاد إنسانويّة من قبيل «الاندماج» التغاضي عن الحق في حرية التنقل وخطر تشظّي ذات المغترب من وجهة نظر مجتمعه الأصلي، ونزع الطابع الذاتي والتفكك الذي يهدد المجتمع الأصلي المُعَرّض لسياسة الحدود بصورة أعمّ. كما يعني ذلك بمختصر القول تجاهل ما تعنيه الهجرة من حيث ظروف الاستقرار وحظر التنقل، وبشكل أعم، رغبة الغرب القائمة على

1 نشير فيما يتعلق بمفهوم الإمبراطورية إلى أعمال أنطونيو نيغري ومايكل هاردت اللذين يقاربان ظهور «العولمة» والهيمنة الغربية الجديدة بعد سقوط جدار برلين من منظور «أشكال النظم القانونية». فمسائل القانون والحقوق والأنظمة القانونية (من المنفى إلى مشكلة المهاجرين «غير الموثقين») هي في الواقع في صميم سياسات الهجرة التي تغلق الحدود أمام الجنوب. انظر: مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، الإمبراطورية، منشورات Exils Essais، باريس، **2000**.

2 يتّبع هذا المقال من حيث المنهج المبادئ التوجيهية التي وضعها ميشيل فوكو لعمله المستند إلى أركيولوجيا المعرفة وجينيالوجيا السلطة. انظر ميشال فوكو، «الأمن والإقليم والسكان»(Sécurité, territoire, population)، محاضرات في الكوليج دو فرانس **1977 - 1978**، منشورات Seuil ، باريس، **2004**.

يتضمن العمل المزمع في هذا المقال، والذي بدأناه أيضًا في منشورات سابقة كجزء من برنامج بحثي مدعوم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، إحياء المنهج الذي يمر عبر أعمال المفكرين النقديين المنخرطين في النضال مثل فرانتز فانون وعبد المالك الصياد وسيلفيان لازاروس ومنهج التحليل النفسي كما علّمه سيغموند فرويد. إن ما تشترك فيه هذه المراجع، وما يمكن أن تتسع له أسماء أخرى من ماركس إلى غرامشي، هو بلا شك مفهوم الاستقصاء السياسي الذي يتمثل في التعامل بجدية مع القرارات والفكر السياسي الذي يقبع مستترا وراء أفعال وأقوال من يكونون في الآن ذاته فاعلين في الأحداث السياسية المرصودة وموضوعات لسياسات الهيمنة والدولة ما بعد الاستعمارية.

https://www.huffpostmaghreb.com/entry/quand-les-italiens-debarquaient-clandestinement-sur-les-cotes-tunisiennes_mg_5b17eccae4b09578259de05b

سياسات الهجرة المرتكزة على اختيارات اقتصادية وقانونية. ونتيجة لذلك، تمهّد هذه المحاولة لتعرية المنطق الاستعماري الجديد الذي يستمدّ قوة قمعية من سياسات الحدود مما يفتح الطريق للنضالات الداخلية للمجتمعات في الجنوب. وهي نضالات ضرورية إذا ما أردنا الخلاص من وضعنا هذا، إذ تعني تفادي ثنائية الداخلي والخارجي من خلال إظهار تداخل المنطقين اللذين يؤديان إلى الوضع الراهن.

وبعيدا عن الاحترازات المنهجية والابستيمولوجية، فتستمدّ الضرورة الملحة للتحقيق في الاستمرارية التي تنتهجها السياسات والنظم الحدودية علّة وجودها الأخلاقي من الحاجة إلى تحديد المسؤولية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة هذه السلطة المعاصرة. وإن للموت في المناطق الحدودية تاريخا يبتدئ بوضوح مع بدء العمل بأنظمة مثل تأشيرة شنغن التي تدمج بعض الأشخاص (مواطني أوروبا) وتفكّك المجتمعات المعرضة للموت والاختفاء، كما في حالة ما يسمى بالمهاجرين غير النظاميّين. ولهذه الأنظمة تاريخ يستند في امتداده إلى هيمنة سابقة، أي الاستعمار. كما أنّ لديها فاعلين ومتحدثين وناشطين ومساحات لإنتاج خطاب عنصري معادٍ للأجانب. ويتعيّن علينا من هذا المنطلق فهم كيفية تجلّي الحدود ومعالمها وآثارها من أجل طرح أفضل للمشكلة وللانخراط في النضالات المعاصرة والمستقبلية التي يخوضها الأفراد والمجتمعات التي تواجه [تلك الأنظمة الحدوديّة].

1 الاغتراب غداة الاستعمار:
من الآخر "الداخلي" إلى الآخر "الخارجي"

يُظهر تاريخ تونس أنها كانت دائمًا أرض [انطلاق] الاغتراب. وقد أسهم البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها من الشمال والشرق مثلها في ذلك مثل معظم البلدان بالمنطقة، مساهمة كبيرة في تاريخها الإنساني والاجتماعي؛ فقد استقبلت تونس بوصفها بلدًا منفتحا على الثقافات المتنوعة[3] في العصر الحديث أجيالاً عديدة[4] من الليفورنيين (سكان مقاطعة ليفورنو الإيطالية) والأتراك والأندلسيين ثم المالطيين قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1881، بل وحتى الصقليين: "قُدّر عدد السكان الإيطاليين بألفي نسمة سنة 1866 و10 آلاف نسمة سنة 1888، مقابل 700 فرنسي في نفس التاريخ[5]". وترجع هجرة المالطيين التي بدأت في العام 1815 في المقام الأول إلى البطالة والفقر اللذين كانا سائدين في مالطا في بداية القرن التاسع عشر[6]. تعاظمت حركة الهجرة هذه بمجرد اكتمال توحيد إيطاليا في العام 1870. وتزايدت أعداد المهاجرين الصقليين في تونس بسبب تراجع خصوبة الأراضي الصقلية وصعوبة زراعتها: "حاولت الشرطة وقوات الدرك وقف تدفق المهاجرين السرّيين الذين ظلت تونس بالنسبة لهم أرض الميعاد[7]" حسب ما ورد في إحدى الصحف اليومية في ذلك الوقت. وقد دفعتهم الفاقة إلى الهجرة إلى تونس حيث كانت فرص العمل كثيرة؛ إذ توافد الحرفيون والصيادون وعمال المناجم جميعًا إلى هناك وساهموا بنشاط في تنمية التجارة في مناطق شمال إفريقيا عمومًا. ويصف الطيب الخوني في مقاله تدفق المهاجرين " السرّيين" الصقليين على الساحل التونسي وموقف الشرطة آنذاك من احتواء تدفق هؤلاء المهاجرين الذين كانوا يصرخون في وجوههم: "نحن نتضور جوعًا في صقلية، ونفضل الموت هنا على العودة[8]".

(ملاحظة المترجم: يمايز صاحب المقالة في عمل سابق لصالح مؤسسة روزا ليكسمبورغ بعنوان "الاستعمار والهجرة وإقامة الحدود: وجهات نظر اليسار المغربي والتونسي المعاصرة" بين مفهوم الاغتراب immigration بوصفه الحالة الاجتماعية والثقافية للمهاجرين في بلدان الاستقبال ومفهوم الهجرة émigrationباعتباره الحياة الجماعية في مواجهة آثار الهجرة في بلدان المغادرة وفقا لاشتغال مفهومي قام به عالم الاجتماع عبد المالك صياد. ولذلك تم توظيف تعريب المفهومين في هذه المقالة وفقا لذلك.)

3 حسان القصار،"التغيرات الاجتماعية والهجرة السرية في تونس" (Changements sociaux et émigration clandestine en Tunisie)، ورد في Séance poster N **1405**, http://iussp**2005**.prince-ton.edu/papers/**52581**

4 كمال جرفال، الصقليون والمالطيون في تونس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. حالة مدينة سوسة، موارد (مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة)، **2013**. ffhalshs**01559672**f

5 هنري دي مونتيتي، "الإيطاليون في تونس"(Les Italiens en Tunisie) ، مجلّة Politique étrangère ، العدد **5**، **1937**، السنة الثانية، ص. **409-425**؛ doi : https://doi.org/**10.3406**/polit.**1937.6318**

6 كمال جرفال، المرجع السابق ذكره.

7 صحيفة La Dépêche tunisienne الصادرة في **6** أوت/أغسطس **1947**. كانت هذه الصحيفة، التي نُشرت بين عامي **1889** و**1961**، الصحيفة اليومية الرائدة في الفترة الاستعمارية الفرنسية. النص الرقمي متاح للاطلاع عليه في الموقع، BNF، باريس.

8 الطيب الخوني، "عندما هبط الإيطاليون سزا على الساحل التونسي. تونس، الأرض الموعودة" (Quand les Italiens débarquaient clandestinement sur les côtes tunisiennes. Tunisie, la Terre Promise)،

وأظهر كمال جرفال أن بلدان المغرب العربي لطالما مثّلت نقطة جاذبة للمهاجرين من شمال البحر الأبيض المتوسط. وقد ميزت تدفقات هجرة الإيطاليين الجنوبيين هذه الهجرة من الشمال إلى الجنوب، والتي تذكرنا بالهجرة الحالية للتونسيين من الجنوب إلى الشمال نحو أوروبا:

"وصلت نسبة عالية جدًا من المهاجرين عبر طرق كان من الصعب رصدها، حيث كانت تكلفة العبور بالقوارب من شبه الجزيرة إلى إيالة تونس مرتفعة جدًا بالنسبة للمهاجرين المحتملين الأكثر عوزًا. إلا أن العديد من عمليات العبور كانت تتم عبر قنوات غير نظامية؛ حيث استقلّت عائلات بأكملها قوارب الصيد أو البواخر النظامية في مقابل عملهم على متن تلك البواخر خلال الرحلة. وكانت الطرق السرية وغير المباشرة هي القاعدة في حالة الهجرة السياسية أو في حالة العائلات المصحوبة بالشباب الفارّين من التجنيد والخدمة العسكرية (ر. ريتزو، *1996*، ص. *146-147*). ووفّرت صقلية التي كانت البؤرة الرئيسية جميع المهاجرين الناطقين بالإيطالية تقريبًا، إذ ظلت هذه الجزيرة القريبة من شواطئ تونس على هامش حركة التصنيع في شمال شبه الجزيرة [الإيطالية]. وقد عانت من مشاكل اقتصادية واجتماعية أدت إلى "الاكتظاظ السكاني". [9]

ويبدو أن الإصلاحات السياسية التي أجريت في أعقاب إعلان الدستور التونسي في العام 1861 في عهد الصادق باي (1859 – 1882) قد جعلت البلاد أكثر جاذبية نظرا لاستقرار الأوروبيين في تونس غداة الاستعمار الفرنسي؛ حيث ظهرت أطر قانونية جديدة منحت

9 كمال جرفال، المرجع السابق ذكره.

المهاجرين القادمين من الشمال حقوقهم وضمنت لهم المساواة في الوصول إلى مختلف الوظائف والأعمال التجارية في تونس:

"لقد تم تحديد الوضع القانوني للأوروبيين في إيالة تونس، الذي كان محدداً من قبل بموجب المعاهدات العثمانية، بمعاهدات ثنائية (في العام *1863* بالنسبة للأنجلو ــ مالطيين وفي العام *1868* بالنسبة للإيطاليين وعام *1871* بالنسبة للفرنسيين). لتمنحهم (هذه المعاهدات الثنائية) حق التملك وحرية العبادة وحرية ممارسة جميع المهن بشكل فعليّ. وقد تمتعوا بالمساواة أمام القانون مثلهم مثل رعايا الباي التونسيين مع بقائهم تحت إدارة قناصلهم [10]".

وما انفكّ تدفق المهاجرين من جنوب أوروبا يتعاظم طوال فترة الحماية الفرنسية في تونس وحتى الاستقلال في العام 1956، حتّى أنهم أصبحوا موضوع خطاب كراهية يصفهم بـ"غير المرغوب فيهم" من قبل بعض قطاعات الشعب التونسي المعادية للهجرة. لقد كانوا مهاجرين سريين إيطاليين هبطوا "بشكل جماعي" على سواحل قليبية عام 1947:

"لطالما كانت سواحل الوطن القبلي مكاناً لهبوط غير المرغوب فيهم الذين يأتون إلى سواحلنا بحثاً عن السلام والخبز والحرية بعد أن يفروا من صقلية إمّا لكونهم ملاحقين من قبل قوات الدرك الوطني الإيطالي (الكارابنييري) أو لأي سبب آخر [11]".

لقد اتّسمت العلاقات بين تونس وصقلية بتجاور سواحلهما ونفاذيّة "حدودهما" منذ العصور الوسطى[12]. وتُعَدُّ هذه العلاقات واحدة من النقاط العديدة التي توضح عملية التمييز بين أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط؛ فهي توضح كيف تمّ ضمّ صقلية من قبل إيطاليا والتمييز الذي أدخلته الحماية الفرنسية بين الصقليين الإيطاليين والتونسيين. وبحسب ما أظهرته إيلاريا جيغليولي فإنه لم يتم الاعتراف بالصقليين كإيطاليين إلا بعد الاستعمار الفرنسي لتونس[13]. وحتى يتم التفريق بين العمال العرب التونسيين والعمال الصقليين المهاجرين المستقرين في تونس، قامت الحماية بتجنيس هؤلاء الأخيرين حتى يكونوا أمام القانون إيطاليين وأوروبيين بالكامل. ولطالما كانت صقلية وجنوب إيطاليا تاريخيًا بمثابة «الآخر الداخلي» في إيطاليا في ذلك الوقت؛ وقد مثّل هذا الأمر وسيلة الحكومة الإيطالية لتعزيز الوجود السياسي في تونس للمواطنين الذين «أصبحوا» إيطاليين وأداة لتعزيز نفوذها على الأراضي التونسية على حدّ السواء. وحاكت هذه السياسة أساليب أخرى اعتمدتها القوى الاستعمارية في المنطقة لتكريس الفصل بين شمال وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. وصار البحر الأبيض المتوسط الخط الفاصل الرئيسي بين أوروبا و«البقية»، أي «الآخر الخارجي»[14]. لقد لعب السياق السياسي واستراتيجيات التقسيم الاستعماري دورًا مهمًا في التصنيف والتسلسل

10 المرجع نفسه، ص 4.

11 صحيفة La Dépêche tunisienne أوت/أغسطس 1947، مرجع سابق.

12 دومينيك فاليريان، "العلاقات بين جنوب إيطاليا وصقلية والمغرب العربي في العصور الوسطى: ثلاثة أعمال حديثة" (Les relations entre Italie méridionale, Sicile et Maghreb au Moyen Âge : autour de trois ouvrages récents)، مجلة Médiévales 64 ، ربيع 2013، نُشر على الإنترنت في 25 سبتمبر 2013، تم الاطلاع عليه في 25 أكتوبر 2018. DOI : 10.4000/medieva- 7014 ; URL : http://journals.openedition.org/medievales/ 7014.

13 إيلاريا جيغليولي ، "إنتاج صقلية على شاكلة أوروبا. الهجرة والاستعمار وصنع الحدود المتوسطية بين إيطاليا وتونس" (Producing Sicily ,as Europe. Migration, colonialism and the making of the Mediterranean border between Italy and Tunisia)، مجلّة Geopolitics، (2017) (2) 22، ص. 407-428.

14 المرجع نفسه.

2 نفاذية الحدود في التقليد العربي الإسلامي قبل الاستعمار

تمتع الرعايا المسلمون قبل الاستعمار وتفكك الإمبراطورية العثمانية بحرية التنقل داخل حدود الإسلام. واعتبر سكان تونس من الرعايا المسلمين عند انتقالهم أو هجرتهم داخل الإمبراطورية. وكانت حرية التنقل تلك مكفولة في بلدان إسلامية أخرى خارج حدود الإمبراطورية في ما سبق إنتصاب الحماية الفرنسية في تونس عام 1881؛ وهي حرية مرنة ومختلفة عن المفهوم الحديث كما يشير المؤرخ إدموند رابات Edmond Rabath :

"لقد أتاح الإسلام بتفرده العضوي والمكاني لرعاياه من المسلمين وغير المسلمين على حد السّواء مجالاً واسعاً من النشاط يشمل جميع الأراضي التي فتحها الإسلام. وتحددت جنسية المسلمين بعقيدتهم كمسلمين، كما تحدّدت جنسية غير المسلمين بعلاقتهم بأهل الذمة؛ أي بوضعهم الأصلي كمستأمنين في حالة الأجانب غير المسلمين، ممّا أخضعهم لسلطة المسلمين. وانصهر وطن المسلم في دار الإسلام ، ليتولّد لديه الشعور بأنه في وطنه حيثما كانت دار الإسلام. وعلى الرغم من التقسيمات العديدة والمتنوعة التي قوضت بنيتها التحتية الجغرافية، فقد احتفظ مفهوم دار الإسلام بمعناه الكامل حتى القرن التاسع عشر بفعالية عملية لم تضعفها أية قيود قانونية. وأياً كان الأمراء الحاكمون، فقد كان المسلم (ومن ورائه الذمي وغالباً المستأمن) يجوب المساحات الشاسعة دون عائق. وسيصعب علينا تفسير التشابه الأخلاقي الصارخ الذي يميز المسلمين في كل مكان إذا ما أغفلنا تأثير هذا العامل الأساسي. لقد شجع الشعور بالانتماء إلى نفس الأمة على مدى قرون على حرية حركة المؤمنين وحفز على تآلف العادات والأفكار تحت علامة الإيمان القوي الخارق للعادة، وذلك في المناطق اللامتناهية التي غمرها الإسلام ؛ حيث لم يقف بين شعوبها أي حدود سياسية. فلم توضع هذه الحواجز إلا حول أقاليمه الموحدة التي تحيط بها الأمم الكثيرة الزائلة التي كانت تدحرها تقليدياً إلى مجال الحرب المستمرة، أي دار الحرب، بازدراء معادٍ للآثار القانونية ".[15]

تتفق الدراسات التأريخية الحديثة اليوم على مثل هذا الوصف للعلاقات الحدودية المرنة في ما يتعلق برعايا الإمبراطوريات الإسلامية قبل استعمار الدول القومية الأوروبية وقبل مرحلة الإصلاحات العثمانية في سبعينيات القرن التاسع عشر، أي قبل انطلاق عمليات التأميم وإضفاء الطابع الإقليمي في العالم الإسلامي، والتي انتهت بنشأة الدول الجديدة التي نعرفها اليوم. لقد كانت مفاهيم الإقليم والجنسية والتنقل جزءًا من رؤية أوسع تؤلّف بين مجموعة من الهويات القبلية والدينية والمجتمعية، دون أن يكون الإطار القانوني وضبط الحدود والتماهي مع الأمة التي تخيلها مؤسسوها الأسطوريون أساسًا لترسيم الحدود. وفيما عدا هذه الحالة السابقة للحداثة، لا شك أن انفتاح الحدود ومرونة الفضاء الذين كان يعيشهما المسلمون قبل الاستعمار يشبهان كيفية تمثّل شعوب الشمال العالمي لحدودهم في يومنا هذا؛ أي التحرر من القيود التي تمنع التنقل. ولكن لا تستقيم مقارنة قوّة جوازات السفر التي تمنح مواطني الشمال [العالمي] حرية تنقل غير مقيدة لا عبر المنطقة الجغرافية والثقافية للغرب وحسب، بل عبر العالم بأسره، بالإمبراطوريات التي منحت مواطنيها مثل هذه

15 إدموند رابات، "نظرية حقوق الإنسان في القانون الإسلامي" (La théorie des droits de l'homme dans le droit musulman)، Revue internationale de droit comparé المجلد. 11، عدد 4، أكتوبر - ديسمبر 1959، ص. 672-693 (ص 690)؛

الحرية في عصور ما قبل الحداثة. بينما يمكن وقد امتاز الفقه الإسلامي في ما يخصّ حق التنقل بعدم وجود ضوابط قانونية تقيد التنقل والسفر داخل أراضي الإسلام وخارجها. كما كانت الحدود مفتوحة أيضا أمام حركة تنقّل الإمبراطوريات الأخرى. وتوضّح دراسة محمد عابد الجابري عن السياسات الإسلامية في الأندلس كيف كان هذا الانفتاح سمة من سمات مستقبل الغرب والإصلاحات الدينية البروتستانتية الكبرى و الدخول المُظَفّرِ إلى الحداثة السياسية.مقارنة حظر التنقل وصرامة الحدود المفروضين على سكان المستعمرات السابقة بالأوضاع في الشمال عندما كان يرزح تحت تأثيرات حرب الأمم المتحكّمة في التنقل، وثم الحرب الباردة التي فصلت بين مواطني الأمة الواحدة بالجدران، كما كان الحال في ألمانيا. وتبرز الحدود في هذا المخطط السياسي في كل الأحوال كأداة لسلطة سياسية تقمع الأجساد والتنقّلات والجماعات.

كانت الرعية التونسية رعية مسلمة عندما تعلق الأمر بالتنقل والهجرة قبل الاستعمار. يقول المؤرخ التونسي عبد الكريم الماجري: «كانت الهوية المشتركة الوحيدة التي يتقاسمها هؤلاء المغتربون المسلمون حتى صدور الدستور التونسي (1861) هي انتماؤهم إلى الأمة الإسلامية. وقد منحهم هذا الانتماء الديني نفس الحقوق التي يتمتع بها رعايا الباي. ونحن نعلم أن كل مسلم كان، من حيث المبدأ، من رعايا أمير الدولة التي يعيش فيها[16]». وكان التنظيم السياسي للعالم الإسلامي خالياً من الأسوار وأشبه بـ «حضارة» تدعو إلى حرية تبادل الأفكار والسلع والأنشطة التجارية. ويرى إدموند رابات أن «الإسلام قد عزّز من زخم ذاك الدافع بتوسيع آفاق العالم الذي نظّمه وأخضعه لشرع الله». كما لم تعق أي من الأنظمة الضيقة التي كانت تطوّق النشاط الاقتصادي للدول الغربية التطور الحر للتجارة حتى داخل بلاد الإسلام، « وهي ظاهرة مألوفة في شرق دأبت طرق المواصلات الكبرى البرية والبحرية على السواء على عبوره منذ زمن بعيد »١.والسلع والأنشطة التجارية. ويرى إدموند رابات أن «الإسلام قد عزّز من زخم ذاك الدافع بتوسيع آفاق العالم الذي نظّمه وأخضعه لشرع الله». كما لم تعق أي من الأنظمة الضيقة التي كانت تطوّق النشاط الاقتصادي للدول الغربية التطور الحر للتجارة حتى داخل بلاد الإسلام، « وهي ظاهرة مألوفة في شرق دأبت طرق المواصلات الكبرى البرية والبحرية على السواء على عبوره منذ زمن بعيد »[17].

وقد امتاز الفقه الإسلامي في ما يخصّ حق التنقل بعدم وجود ضوابط قانونية تقيد التنقل والسفر داخل أراضي الإسلام وخارجها. كما كانت الحدود مفتوحة أيضا أمام حركة تنقّل الإمبراطوريات الأخرى. وتوضّح دراسة محمد عابد الجابري عن السياسات الإسلامية في الأندلس كيف كان هذا الانفتاح سمة من سمات مستقبل الغرب والإصلاحات الدينية البروتستانتية الكبرى و الدخول المُظَفّرِ إلى الحداثة السياسية.

ختامًا، لا بدّ من الإشارة إلى كون تطوّر هذا التقليد الذي تقوم عليه رؤية وسياسة الإسلام في ظل الإمبراطوريات مستوحى إلى حد كبير من

16 عبد الكريم الماجري، « المغترب المغاربي المسلم في تونس منذ فتح الجزائر حتى عشية الحرب العالمية الثانية (1830 - 1937)" (Être maghrébin musulman immigré en Tunisie depuis la conquête de l'Algérie jusqu'à la veille de la deuxième guerre mondiale (1830-1937)، منشورات The Mediterranean Studies Group Hitotsubashi University ، المجلد. 20 جوان/يونيو 2010، ص. 69 - 86.

17 المرجع نفسه، ص 136.

النصوص والممارسات التي انتشرت منذ أن تواصلت المجتمعات الإسلامية الأولى مع العالم من حولها. ويتحدّد التقويم السنوي للمسلمين من خلال الفعل التأسيسي للإسلام، ألا وهو هجرة النبي محمد؛ هذا الحدث المتمثل في الانتقال من مكة إلى المدينة اعتبرته الأجيال اللاحقة حتى يومنا هذا دعوة إلى التحرر من الجمود والركود. ولذلك فليس من المستغرب أن تكون حرية السفر مكفولة في النص القرآني، سواء كان ذلك من أجل الاستكشاف الدائم أو من أجل التجارة وطلب العلم. فقد جاء في سورة «الملك»: «هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ»[18]. وتتعدّد الصور والاستعارات في النصوص الإسلامية التي تدعو الإنسان إلى الشروع في الترحال بوصفها فعل عبادة. وكما جاء في سورة العنكبوت: "قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ"[19]. ولتيسير هذه الهجرات التي يدعو إليها النص القرآني، تستشهد عدة آيات بكلمة «الفلك» التي يمكن ترجمتها بكلمة «السفينة» (وهي الكلمة نفسها التي يستخدمها الصيادون في المغرب اليوم، وكذلك المهاجرون غير النظاميين الذين يركبون البحر) للتّدليل على قدرة الله اللامتناهية على توفير الأسباب التي تمكّن مخلوقه من الانطلاق إلى أقاصي الأرض لكسب الرزق واكتشاف الأرض[20].

18 القرآن الكريم، سورة الملك، الآية 15، ترجمة مالك شبل.صحيفة 6 ، La Dépêche tunisienne أوت/أغسطس 1947، مرجع سابق.

19 القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية 20.

20 "رَبُّكُمُ ٱلَّذِي يُزۡجِي لَكُمُ ٱلۡفُلۡكَ فِي ٱلۡبَحۡرِ لِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا"، سورة الإسراء، الآية 66. "وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلۡبَحۡرَ لِتَأۡكُلُواْ مِنۡهُ لَحۡمٗا طَرِيّٗا وَتَسۡتَخۡرِجُواْ مِنۡهُ حِلۡيَةٗ تَلۡبَسُونَهَاۖ وَتَرَى ٱلۡفُلۡكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ"، سورة النحل، الآية 14.

3 الإصلاحات الداخلية والاستعمار:
الدخول في عصر إقامة الحدود Frontiérisation

أتت الصفعة الأولى لانفتاح حدود الرعايا المسلمين في ظل حكم الدولة العثمانية التي أدخلت أولى الأنظمة القانونية والأمنية للأقلمة territorialisation وإثبات الجنسية في ديار الإسلام؛ إذ مثّل دخول العثمانيين في لعبة القوى الأوروبية والتحديث عاملا مهمًّا في تغيير أفق دين عالمي حدّ من الإغلاق الصارم لأراضيه. وسنرى إثر ذلك كيف أشّر الاستعمار وترسيم الحدود وتقاسم الأراضي من قبل القوى الاستعمارية وإنشاء أجهزة إدارية حديثة وضخمة على تكريس منطق إقامة الحدود frontiérisation ، واضعا بذلك أسس الدول القومية المستقبلية. وصار التنقّل منذئذ مسألة [خاضعة] للقوانين والجنسيّة[21]. أضف إلى ذلك أنه، وعلى الرغم من انفتاح الحدود بين الحواضر الأوروبية والعالم المستعمَر، إلا أن السياسة الاستعمارية هي التي دشنت التقسيمات والتراتبية السياسية والعرقية الكبرى التي رسمت معالم الحدود بين الشمال والجنوب، مما جعل الأخيرين عرضة للحصار بعد ثلاثة عقود من الاستقلال من خلال نظامي التأشيرات والشّنغن.

وعليه، فإنه من الضروري الوقوف عند ديناميكيات إقامة الحدود، مع إيلاء الاعتبار لآثار الاستعمار والبنى الداخلية للبلدان العربية الإسلامية التي تهمنا هنا، وتحديدًا تونس والمغرب. ولم تصدر الحكومة العثمانية أول قانون للجنسية العثمانية إلا في 26 مارس 1869؛ وهو أول قانون للجنسية في أرض الإسلام، وكان له تأثير كبير على الهويات والعلاقة مع الحدود على الرّغم من سهولة اكتساب الجنسية العثمانية في عهد هذه الإمبراطورية[22]. وصار الرعايا المسلمون منذ ذلك التاريخ فصاعدًا مواطنين عثمانيين بغض النظر عن ديانتهم. وتوضّح فانيسا غينو ذلك بالقول: «لقد قوّضت الأفكار الإصلاحية الفئات العثمانية التقليدية (مسلمون وأهل ذمّة وأجانب غير مسلمين)، فقد استحدثت الإصلاحات فئة جديدة من الأجانب على أساس الانتماء الإقليمي ودون اعتبار للدين (هاني أوغلو، ٧٤ :٢٠٠٨). ووُصف جميع المواطنين بأنهم عثمانيون، في حين أن صفة «عثماني» كانت في السابق محصورة بالسلالة الحاكمة (كاربات، 315 – 316 : 2001). والآن باتت الهوية العثمانية محددة بالإقليم[23]

21 تفرض العديد من الدول الإسلامية اليوم تأشيرات دخول، ويصعب على المسلمين وغير المسلمين الدخول إلى بعضها. ولم تُدرس الآثار المدمرة للحدود على المجتمعات في المنطقة إلا قليلاً. كما أن خطر الحرب دائم، وهو ما يُستَشَفُّ من نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو. ولكن تفرض الحدود نفسها لتفصل بين القبائل والعائلات والمجتمعات عندما لا تكون حرباً مباشرة ومُغلَنَةً، وتلك الحال في السودان واليمن وفلسطين.

22 يقول إدموند رابات: «تطلّب الحكومة العثماني جهد كبير لتجاوز معارضة العلماء المسلمين [لقانون الجنسية العثمانية] الذي صدر في 26 مارس 1869، وهو أول قانون من نوعه في الإسلام». (انظر النص مسبوقاً بملاحظة في: جورج يونغ، كتاب هيئة القانون العثماني Corps de droit ottoman ، المجلد الثاني، ص 225 وما بعدها، أكسفورد، 1905). وبفضل سهولة إمكان أي مسلم من الخارج أن يكتسب الجنسية العثمانية حتى ذلك التاريخ، وحتى بعده، كان المسلم يعتبر تلقائياً من رعايا السلطان شريطة أن يستقر في الأراضي التركية»،إدموند رابات، «نظرية حقوق الإنسان في القانون الإسلامي" (La théorie des droits de l'homme dans le droit musulman)، مرجع سابق، ص 690.

23 فانيسا غينو، "الهوية الشخصية في فجر سجلات النفوس العثمانية: المتقاضون أمام المحكمة المدنيّة في حمص (وسط سوريا) في أواخر القرن التاسع عشر" (Les S'identifier à l'aube de l'état civil (nufûs). justiciables devant le tribunal civil de Homs (Syrie centrale) à la fin du XIXe siècle)، مجلة Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée [على الإنترنت]، 127،جويلية/يوليو 2010، نُشرت على الإنترنت في 15 جوان/يونيو 2013، تمت الزيارة في 7 ديسمبر 2019، عنوان URL:http://journals.openedition.org/remmm/6733 ; DOI : 10.4000/remmm.6733

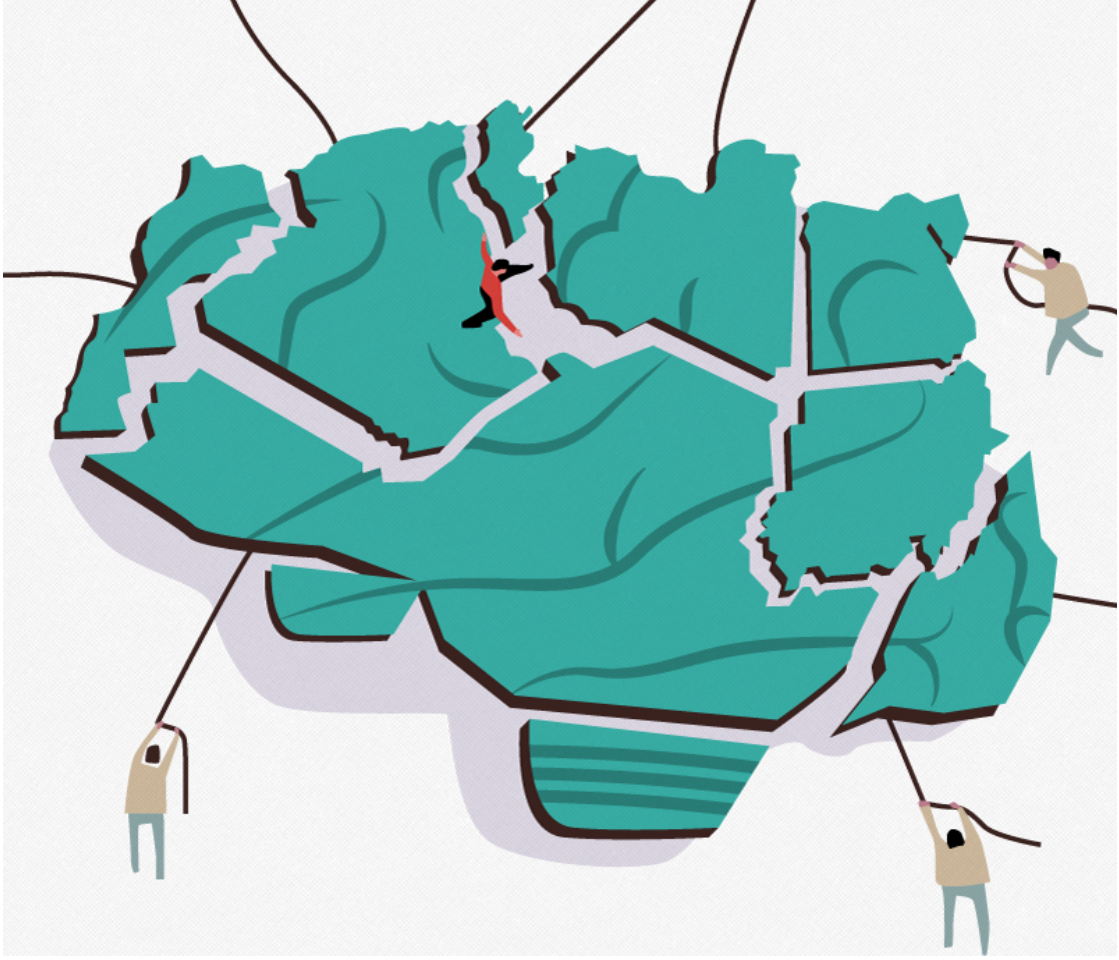

يندرج التفاعل بين الهويات الجديدة وقوانين الجنسية التي اعتمدتها الإمبراطورية العثمانية مع اقترابها من نهايتها ضمن التاريخ العالمي ـ أو بشكل أدق التاريخ الأوروبي ـ للحداثة السياسية؛ ويعني ذلك بعبارة مغايرة تمكين الدول وتشكيل الأمم وتعاظم تماهي الرعايا مع البيروقراطيات الوطنية ومؤسسات الدولة. فهي باختصار عملية مركزة centralisation غير مسبوقة في تاريخ شعوب هذه المنطقة. ويتعيّن أن نفهم من هذا المنطلق الانتقال من حرية التنقل في العالم الإسلامي إلى وضع "يكون فيه التنقل ممنوعًا في أغلب الأحيان ومضبوطًا وموجهًا دائمًا لخدمة احتياجات الاستعمار، ولكن دون أن يتلاشى تمامًا"[24].

أما المهاجرون الجزائريون المقيمون في تونس فقد تغير وضعهم [القانوني] من رعايا لباي تونس إلى "فرنسيين" مقيمين في الخارج بعد ضم الجزائر من قبل فرنسا. وكذا الحال بالنسبة للطرابلسيين الذين استقروا في تونس بعد العام 1912، فقد صاروا "رعايا إيطاليين"[25]. كما تعرّضت الجالية المغاربية في تونس لتشرذم قانوني كبير بعد الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830) وبالخصوص بعد انتصاب الحماية الفرنسية في

24 حسين زغبيب، "في ظل التنقلات العمودية في جنوب الصحراء الكبرى، هل هناك تنقلات أفقية داخل المغرب العربي؟» (À l'ombre des circulations verticales subsahariennes, des circulations horizontales intra-maghrébines)، مجلّة Migrations Société ، المجلد. 179، رقم 1، 2020، ص. 131 - 148.

25 عبد الكريم الماجري، "المهاجر المغاربي المسلم في تونس..."، مرجع سبق ذكره، ص 75.

تونس (1881). وهكذا، جُمِّعَ الجزائريون والتونسيون والمغاربة منذ ذلك الحين في فئة قانونية ـ بيروقراطية هي "سكان شمال إفريقيا Nord-Africains " ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وتم تمثّلهم بوصفهم موضوعا لحكم دولة تفصل بين الأقاليم وتقسّم السكان (كان شمال المغرب وجنوبه مستعمراً من قبل إسبانيا، وكانت الجزائر مقسّمة وتحت إدارة وزارة الداخلية الفرنسية، بينما كانت بقية المغرب وتونس خاضعة للحماية وتحت إدارة وزارة الخارجية الفرنسية). وهكذا وضع "قانون "الاستشارة المشيخية le sénatus-consulte " الصّادر في 14 جويلية 1865 والذي قضى بأن الجزائريين المسلمين لم يعودوا جزءً من رعيّة باي تونس حدّا للمفاهيم القديمة لـ "الأمة المسلمة"[26].

26 عبد الكريم الماجري، "المهاجر المغاربي المسلم في تونس..."، مرجع سبق ذكره، ص 74

4 الحقبة الاستعمارية:
مفارقات "حرية التنقل" في حالة الجزائر

"نحن العرب والسود
لسنا هنا بمحض الصدفة
لكلّ قدوم مغادرة [تسبقه]!
ابتغيتم الهجرة
حتّى أتخمتم أنفسكم لدرجة عسر الهضم
لا أعتقد أن فرنسا قدّمت صدقة قطُّ من قبل
المغتربون مجرد عمالة رخيصة"[27]

قبل أن نحلل بمزيد من التفصيل خصائص الاغتراب في فترة ما بعد الاستعمار التي تميزت بسياسة إغلاق الحدود في نهاية المطاف مع دخول اتفاقية شنغن حيز التنفيذ في عام 1995، دعونا نعود بإيجاز على التسلسل السابق لفهم ملامح الإدارة الاستعمارية للاغتراب والحدود. وتتمثّل فرضيتنا في هذه المرحلة في الآتي: لئن كانت الحدود مفتوحة بمعنى أن التأشيرات لم تكن مفروضة كما في عصر «الهجرة الانتقائية»، فإن تدفقات الهجرة ظلت خاضعة لنظام إدارة يخدم المشاريع الاستعمارية. بمعنى آخر، مثّلت سياسة الهجرة سياسة عامة منذ بداية الحكم الاستعماري، بل ولعلّها كانت أهم سياسات المشروع الاستعماري، على الرغم من كونها لم تحظَ باهتمام نقدي أو علمي كبير. ثمّ إن هذه السياسة قد وضعت مجموعة من التدابير والمراسيم والقوانين والإدارات بهدف انتقاء مجموعات المهاجرين وتنظيم المجتمع الاستعماري وما بعد الاستعماري على ضفتي المتوسط بما يخدم دوما [مصالح] المتروبول. واتبع هذا الانتقاء في مرحلة ما منحى تعظيم الاستقطاب بتوظيف خطاب يتمحور حول «الحضارة» و«العمل». وسيعتمد [هذا الانتقاء] في مرحلة لاحقة، أي من الثمانينيات فصاعدًا، «التنظيم» والتقييد الصارم للتنقل كاستراتيجية للسيطرة وزيادة الرغبة في الغرب[28] وانتزاع نخب المستعمرات السابقة.

لم تنشأ مشكلة الحدود بنفس الطريقة أثناء الاستعمار كما هو الحال اليوم. ولم تنظر الإمبراطورية الاستعمارية إلى الهجرة من منظور ثنائية الوطني/الخارجي منذ اكتشاف الاستعمار. فقد انضوت جماعات المهاجرين من المستعمرات إلى فرنسا المتروبوليتانية (القاريّة) تحت تصنيفات متنوّعة حدّدتها الإدارة الاستعمارية من قبيل "السكان الأصليين Indigènes " و" سكان شمال أفريقيا Nord-Africains " و"بنو إسرائيل Israélites" وما إلى ذلك. ولئن عوملت هذه الجماعات بطرق مختلفة، إلّا أنّهم اعتبروا قادمين من الأراضي «الفرنسية» إلى فرنسا القاريّة[29]. إلا أن هذا لا يعني أن المعاملة الإدارية لهؤلاء المغتربين تضعهم على قدم

27 كيري جيمس، رسالة إلى الجمهورية Lettre à la République

28 منتصر الساخي ووائل قرناوي، « La fabrique du désir de l'Occident frontiérisé »، إيبلا (مجلة معهد الآداب العربية بتونس)، 86/232، 189 - 209، 2023.

29 انظر بهذا الصدد مقالة مايليس كيدجيان، "التفكير في الهجرة المغاربية مع التاريخ الاستعماري" (Penser l'immigration maghrébine avec l'histoire coloniale)، مجلة ، 19 | 2015.

المساواة مع مواطني فرنسا القاريّة؛ حيث لم يُعترف للسكان القادمين من المستعمرة الجزائرية من وجهة نظر قانونية بالحق في حرية التنقل حتى الإصلاح الدستوري للجمهورية الرابعة في العام 1946. وكانت إدارة هجرة «السكان الأصليين» إلى فرنسا حتى ذلك التاريخ من مسؤولية الإدارة الاستعمارية وأنظمتها الخاصة، بمعزل عن القوانين التي كانت تتحكم فيها السلطة التشريعية ـ أي الجمعية الوطنية الفرنسية ـ والسلطة القضائية. وقد تمّ التعامل مع عدة أنواع من الهجرة بشكل تعسفي وقمعي، في حين كانت ممارسات الإعادة القسرية والتهجير الجماعي شائعة:

"فرضت السلطات الاستعمارية تجنيد مئات الآلاف من الرجال من العمّال والجنود بين العامين *1914* و *1918*، ثم قامت بتسريح أولئك الذين أصبحوا بعد النصر غير مرغوب فيهم. واستقطبت السلطات الاستعمارية العمال وطردتهم حسب الوضعية الاقتصادية. ولم تتحقق حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا إلا في العام *1946* حين كان الصرح آخذًا في التصدّع. وتمكّنت الإدارة الاستعمارية من نقل أساليب إدارة [شؤون] السكان الأصليين إلى فرنسا نفسها، مع إنشاء هيئات مخصصة منذ عشرينيات القرن العشرين. ووُضِعَت هذه المجموعات في ملفات وتمت مراقبتهم من قبل أجهزة متخصصة، كما خضعت لرقابة لصيقة أشد وأقوى بكثير من مثيلتها المفروضة على الأجانب القادمين من أوروبا خلال نفس الفترة[30]".

ترادفت هاتان السياستان المتمثلتان في الهجرة القسرية من جهة والهجرة المحظورة من جهة أخرى في ظل الإمبراطورية الاستعمارية وفقًا لقانون الطلب واحتياجات الإمبراطورية. وأدى السكان الأصليون وظائفهم وفقًا لبرمجة الإدارة الاستعمارية والمؤسسات التشريعية والحكومة[31]، مثلهم مثل الجيش والقوى العاملة الاحتياطية. وتوالدت خلال هذه الفترة التشريعات والقوانين التي تحكم الهجرة وإدارة الشعوب المستعمرة بالتوازي مع تنامي الخطاب العنصري الذي يفصل بين أوروبا التي كانت في طريق الاندماج بعد حربين مدمرتين وبين العالم المُستَعْمَرِ. فبالإضافة إلى خطابات الطبّ النفسي التي روّجت لها «مدرسة الجزائر» (École d'Alger)[32]، والخطاب المبرر للاستعمار بشكل أعم[33]، كان الفكر البيولوجي العنصري المحذر من الهجرة في صميم [خطاب] المؤسسات الأكاديمية الرسمية. وحذّر المؤرخ لويس شوفالييه من خطر الهجرة من شمال أفريقيا في عام 1947، أي بعد إلغاء نظام فيشي في فرنسا:

"يتعلق الأمر من وجهة نظر جسدية بالتحقق من احتمال أن تخلّ هذه الهجرة بالمكونات الجسدية التي لوحظت في فرنسا والتي يعبر عنها توزيع معين من الخصائص الواضحة مثل القامة واصطباغ البشرة والمؤشر الرأسيّ. وأما من وجهة نظر عرقية، فتتعلق المسألة بمعرفة ما إذا كانت المجموعة العرقية الشمال أفريقية الموسومة بحضارة معينة ولغة وعادات ودين

30 كلود لياوزو، "الهجرة والاستعمار والعنصرية: من أجل تاريخ مترابط" (Immigration, colonisation et racisme : pour une histoire liée)، مجلّة Hommes et Migrations، رقم **1228**، نوفمبر ـ ديسمبر **2000**؛ "التراث الاستعماري، فجوة الذاكرة" (L'héritage colonial, un trou de mémoire)، ص. **5 - 14**.

31 فعلى سبيل المثال، استدعت السلطات الاستعمارية العمال التونسيين ليحلوا محل الفرنسيين الذين تم تجنيدهم للعمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى: "تم جلب **18،200** تونسي رسميًا إلى فرنسا بهذه الطريقة". انظ جيلداس سيمون، "العمال التونسيون في فرنسا: هيكلية وعمل مجال هجرة دولية" (L'espace des travailleurs tunisiens en France, structure et fonctionnement d'un champs migratoire international)، Poitiers [الناشر؟]، **1979**، ص. **4**.

32 Voir Frantz Fanon, « Considérations ethnopsychiatriques », in, Frantz Fanon, Écrits sur l'aliénation et la liberté, La Découverte, **2018**, pp. **422-425**.

33 إيمانويل والرشتاين، "الكونيّة الأوروبية: من الاستعمار إلى حق التدخل" (L'universalisme européen : de la colonisation au droit d'ingérence)، منشورات **2008**، Demopolis.

وسلوك عام وحتى ذهنية محدّدة ستقابل ما يمكننا اعتباره إثنية فرنسية برفض مطلق ومعاداة تامة. ويبرز خطر نشوء أقلية خطيرة في فرنسا في السنوات القادمة غير قابلة للاندماج على الإطلاق، لأنها تتقصّد عدم الإندماج، وتشابه الأقليات الإثنية والعرقية التي يمكن ملاحظتها في مناطق أخرى من العالم[34]".

انطوت الإدارة الاستعمارية للهجرة على تناقضات عميقة مثلها مثل طبيعة الاستعمار ذاتها. وقد انعكس ذلك في الخطاب القومي الذي تبنته الرئاسة الفرنسية الديغولية التي كانت تعتبر جميع الجزائريين فرنسيين بحكم القانون. ودام هذا الواقع من العام 1946 حتى استقلال الجزائر في العام 1962.

انتهجت فرنسا في تعاملها مع الهجرة في أعقاب الاستقلال منهج الهيكليات الإدارية الاستعمارية؛ إذ فُرِزَ جميع العائدين من الجزائر الفرنسية على أسس طائفية وعرقية مثل تصنيف "الأقدام السود pieds-noirs " للعائدين "الأوروبيين الفرنسيين" و"الحركيين" للعائدين "المسلمين الفرنسيين"، وإن كان ذلك بعد تردّد طويل[35].

بيد أنّ التسليم [بقدرة] قوى الإدارة الاستعمارية سيكون تسليما مغالى فيه إذا ما لم نضع بعين الحسبان قدرة مجتمع «السكان الأصليّين» على «حفظ» نفسه والاعتماد على موارده الجماعية الخاصة مثل الشرف لصون نفسه من التفكك المبرمج والمُرَادِ من قبل السلطة الاستعمارية. وهو ما تشهد عليه طبيعة الاغتراب في ظل الاستعمار في المجتمع الجزائري. إن «الزمن أو المرحلة الأولى للاغتراب" الذي لاحظه عبد المالك صياد هو الزمن الذي يكون فيه "أمر" بالاغتراب الذي يسيطر عليه المجتمع الذي يوفر المهاجرين، أي مجتمع الهجرة (الجزائر في هذه الحالة)؛ إنه العصر الذي كان فيه الفلاحون في مستعمرات الهجرة سابقا يتخلّون عن أراضيهم على مضض وعلى أساس مؤقت (وموسمي) من أجل تعزيز الدخل الذي أنهكه انهيار المجتمع الفلاحي الآخذ في الخضوع بنسق متنام للمدينة والمركزية الاستعمارية. لتتمثّل الوظيفة الأساسية للهجرة إلى فرنسا من الجزائر في هذا السياق "في منح جماعات الفلاحين الجزائريين العاجزين عن إعالة أنفسهم من خلال أنشطتهم الزراعية الوسائل التي تمكنهم من الاستمرار". كان الفلاح –المهاجر في ذلك الوقت "مكلّفًا من قبل أسرته وبشكل أوسع من قبل المجتمع الفلاحي للقيام بمهمة محدّدة ومحدودة زمنيًا لأن أهدافها كانت محدودة[36]. " فالهجرة التي كانت تتحكم فيها المجتمعات المحلية والقرى تشهد على العصر الذي استطاع فيه المجتمع المُستَعْمَرُ أن يحيّد نسبيًا آثار الحدود، ليقيم بالمحصّلة تقسيما لعمل مجتمعاته الفلاحية بين من يعمل في الداخل (في الحقل والمنزل) ومن يعمل في الخارج (المهاجر في فرنسا المُرْسَلِ لجلب الموارد المالية بالخصوص إلى المجتمع)، ودائمًا ما تعلّق الهدف من ذلك بالحفاظ على المنزل والمجتمع المحلي والعائلة في البلد/القرية. ويبيّن عبد المالك صياد كيف تخدم هذه الاستراتيجيات في الزمن الأول للهجرة اندماج أفراد المجتمع، مثل فترة الهجرة التي تقتصر على فصل الشتاء من أجل العودة في الصيف وقت

34 لويس شيفالييه، "المشكلة الديموغرافية في شمال أفريقيا" (Le problème démographique nord-africain)، مجلة المعهد الوطني الفرنسي للدراسات الديموغرافية 1947، Cahier de l'Ined، ص. 184 و 213.

35 عبد الرحمان مؤمن، "من الجزائر إلى فرنسا. ظروف مغادرة واستقبال المرحلين والأقدام السوداء والحركيين في عام 1962" (De l'Algérie à la France. Les conditions de départ et d'accueil des rapatriés, pieds-noirs et harkis en 1962)، مجلة 3/2010، Matériaux pour l'histoire de notre temps، العدد 99، ص. 60 - 68.

36 عبد المالك صياد، "الغياب المزدوج: من أوهام المهاجر إلى معاناة المغترب"، منشورات 1999، Seuil، ص. 68.

الحصاد عندما تكون «العلاقات الاجتماعية على أشدها»[37]. ونتيجة لذلك، «لم يفضّل المهاجرون ولا جماعتهم البقاء طويلاً في فرنسا[38]». ويشير عالم اجتماع الهجرة إلى أن المهاجر الذي كان يزور فرنسا بانتظام في هذا الزمن الأول من أزمنة الهجرة الثلاثة كان ينأى بنفسه عن الاغتراب من خلال خلق عالم مصغر ومجتمع ملجأ (أي بلدا مصغّرا)، ليديم بالتالي [حضور] «البلد الأصلي الكبير»[39]؛ وتلك علامة على الولاء والتعلق الحقيقي بالعائلة وقيم البلد، أي بلده الذي لم يغادره قطّ.

وبالعودة إلى إشكاليتنا، نجد هنا شرطًا رئيسيًا يؤسّس لملاحظة صياد: لقد أتاح فتح الحدود والحرية النسبية في التنقل بين المستعمرات والحواضر الاستعمارية إمكانية التحكم في الهجرة émigration (الرحيل) والعودة والاغتراب immigration (الاستقرار وطبيعة ذلك الاستقرار) من العائلة والقرية و«البلد». وبالطبع، اعتمد هذا التحكم أيضًا على السرعة التي تم بها عصرنة المستعمرات والتحولات التي أدت إلى تفكك عالم الفلاحين؛ أي « نزع الطابع الفلاحي» dépaysannisation إذا ما رمنا توظيف مصطلح صياد وبورديو[40] . بيد أن فتح الحدود وإغلاقها كان عنصرا حاسما في قدرة المجتمعات المحلية في البلدان المستعمرة على توجيه وتنظيم أفرادها. فقد أضحت الحدود حجر الزاوية في إختلال نظام المدن و«الطبقات الوسطى» خلال فترة الاستعمار ولاحقًا بعد الاستقلال تحت شعار «اغتراب اليد العاملة»، حيث كانت [فرص] العمل أكثر توافرا في البلدان الصناعية الاستعمارية منها بالبلدان المُستَعْمَرَة. ولكن سمح الفتح النسبي للحدود في ما قبل سياسات لمّ شمل الأسر ودخول اتفاقيات شنغن حيز التنفيذ باستمرار سيطرة دول ومجتمعات الجنوب على الاغتراب. ولم تُفقَدْ هذه السيطرة إلا بعد إغلاق الحدود وإدخال أنظمة التأشيرات الإجبارية، حتى أن المجتمعات المحلية لم تتمكن من حماية شبابها من الموت على دروب الهجرة غير الشرعية كما سنرى لاحقا.

37 المرجع نفسه، ص. 70.
38 ا المرجع نفسه.
39 المرجع نفسه، ص. 72.
40 بيار بورديو وعبد المالك صياد، «الاجتثاث: أزمة الزراعة التقليدية في الجزائر» (Le Déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie)، منشورات [1964] 1996، Minuit.

5 من الاقتصادويّة إلى الإطار السياسي المعادي للأجانب: نشأة شخصية [المهاجر] «السرّي»

جسّدت نهاية "الثلاثون المجيدة" في سبعينيات القرن العشرين نقطة تحوّل مفصليّة فيما يتعلق بالاغتراب في أوروبا، وكانت فرنسا مثالاً على تطبيق المقاربة الجديدة للهجرة في القارة. فقد اتخذت الحكومة الفرنسية في العام 1972 تدابير لتشجيع التشغيل في مواجهة ارتفاع معدلات البطالة. وبرزت إلى ذلك مسألة الهجرة كمخرج وإطار لتحليل أزمة العمالة. وهدفت مناشير مارسيلين فونتانيه[41] circulaires Marcellin-Fontanet (جانفي/يناير وفيفري/فبراير ١٩٧٢) إلى خفض عدد العمال الأجانب الذين يدخلون فرنسا. وتمثلت إحدى نتائج هذه المناشير في مأسسة فئة إدارية جديدة، وهي فئة [المهاجر] "السرّي". فقد تم استبدال شخصية [المهاجر] "غير الشرعي"، الذي كان بإمكانه دائمًا الاستفادة من تسوية وضعيّته، بشخصية [المهاجر] "السرّي"، أي ذاك الشخص المارق عن القانون والذي يمارس نشاطًا خفيًا، بل وحتى سريًا وإجراميًا. كما يُسهم التحول من نظام التسوية الدائمة إلى نظام "التسوية الاستثنائية" في مأسسة "المهاجر السرّي" كفئة إدارية غامضة؛ فهو يتيح عن طريق التلاعب الدلالي إدراج من دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية في نفس الفئة التي يتواجد فيها أولئك الذين يقيمون بالبلاد بفضل العمل الخفي وأولئك الذين يمثلون «تهديدًا للنظام العام»[42]. ويوضّح هذا التجريم للمهاجرين السريّين الذي يبرر استخدام الترحيل على نطاق أوسع وأكثر تعسفًا الجانب المسكوت عنه في الخطاب السياسي حول الهجرة؛ أي استعادة الأسطورة القديمة للطبقات الخطرة و«المتشرّدين»[43] vagabonds. ويستبدل صناع القرار السياسي هذه الأسطورة بصورة جديدة أشد سلبية وذات مقاصد اجتماعية وسياسية أكثر جلاءً.

أفرز بروز الخطابات الحزبية الأولى لليمين المتطرف الجديد التي تركز على «مشكلة الهجرة» ظهور شخصية المتخصص في الهجرة في مجالات الخبرة والاستشارات السياسية في أوروبا على مرّ السنين. ويتيح لنا هكذا موقف اليوم الوصول إلى معرفة الدولة بالتغيرات في طريقة التعامل مع الاغتراب. فقد كان الخبراء يشيرون بالفعل إلى الفجوة بين الخطاب السياسي وواقع العمل، دون أن يتمكنوا من التدخل في مسار تاريخ سيشهد إعادة إنشاء حدود تزداد صلابة مع الجنوب. وقد رصد خبير ككلود فالنتين ماري كيف أن الشركات الخاصة تواصل التوظيف بوسائلها الخاصة، حيث قامت بإدخال المهاجرين بشكل غير قانوني إلى الأراضي الوطنية. وأفضى العدول عن السياسات التي بدأت تقييد الهجرة «في واقع الأمر إلى [تشجيع] الهجرة السرية، بل وتنظيمها من خلال وكالات خاصة أو وكلاء متخصصين يستقدمون العمال مباشرة من

41 دانييل لوتشاك، «مناشير مارسيلين ـ فونتانيه» (Les circulaires Marcellin-Fontanet)، مجلّة 2020 | 1330، Hommes & migrations.

42 ألكسيس سباير، «أجانب حسب الطلب: إدارة الهجرة في فرنسا (1945 - 1975) ((Étrangers à la carte, L'administration de l'immigration en France (1945-1975))، منشورات Grasset، باريس، 2005. ص. 246.

43 ميشيل فوكو، الأمن والإقليم والسكان. محاضرات في كوليج دو فرانس 1977 - 1978 (Sécurité, territoire, population)، منشورات Seuil، باريس، 2004.

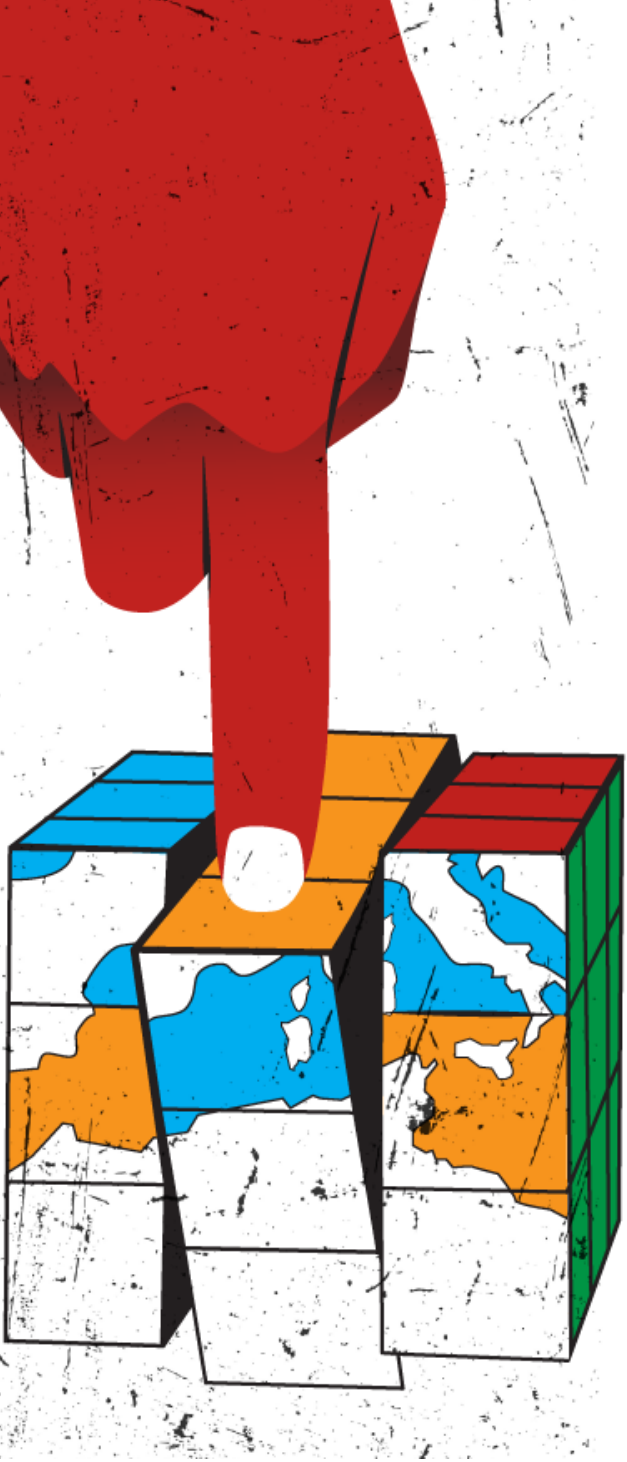

بلدانهم الأصلية»[44]. ويستذكر المؤلف ذاته كيف تغيّرت مجريات الأمور خلال الثمانينات، بعد أن كان وزير العمل [الفرنسي] قد دافع في مؤتمر صحفي في العام 1966 عن الحق في الهجرة السريّة [قائلا]: «ليست الهجرة السرية عديمة الجدوى، لأننا لو تمسكنا بالتطبيق الصارم للاتفاقيات الدولية لربما كان لدينا نقص في اليد العاملة»[45].

"ولم يتمّ دحض هذه الحجة إلا بعد العام 1974، مما أدّى إلى جعل [المهاجر] "السرّي" معيارا لخطاب سلبي حول كافة حقائق الهجرة في بداية الثمانينيات [46][...] وذاك هو المنطق الذي يؤسس ويضفي جوهرا لمشروع إصلاح قانون الجنسية الذي يحيل بدوره المخيلة الجماعية رمزيًا على وهم خرق الأعراف والتجاوز المسيئ للخطوط الفاصلة وانتهاك الحدود[47]".

عكّر إنهاء الهجرة في عام 1974 صفو الأجواء وأثار الاستياء وسوء الفهم، كما أضفى شرعية كانت تنشدها التيارات المعادية للأجانب[48]. وحلّت خلال هذه الفترة الهجرة العائلية (لمّ الشمل) محل هجرة العمالة تماشيًا مع المعايير التي وضعتها البلدان المضيفة؛ حيث اعتمدت هذه البلدان سياسات جديدة وخاصة سياسات إدماج المغتربين[49]. ومن ثم، تقبّل صناع القرار السياسي والفاعلون الاجتماعيون والعلماء منذئذ دوام ما كان يُعَامَلُ على أنه مؤقّتٌ في السابق.

44 كلود فالنتين ماري "بين الاقتصاد والسياسة: [المهاجر] السرّي ، شخصية اجتماعية ذات هندسة متغيرة" (Entre économie et politique : le « clandestin », une figure sociale à géométrie variable) «Pouvoirs n°47 - L'immigration، العدد 47، نوفمبر 1988 - الصفحات 75 - 92. يصف الكاتب في هذا المقال المناخ السائد آنذاك، ويقتبس فقرة من كتاب الصحافي المحافظ آلان غريوتيراي (Alain Griotteray) "المغتربون: الصدمة! (Les immigrés : le choc !)"، باريس، منشورات Plon، ص 32: " كان ذلك عصر الشاحنات والحافلات المليئة بالبرتغاليين الذين يعبرون جبال البيرينيه بينما كان مسؤولو الانتدابات في سيتروين Citroën وسيمكا Simca ينقلون قرى كاملة من المغاربة من "دوارهم الأصلي" إلى سلاسل بواسي أو جافيل أو أولناي. وتعيد هذه الظاهرة حتماً إلى الأذهان تجارة الرقيق في القرن الخامس عشر. وبالفعل، غالبًا ما تتم المقارنة [بين الأمرين].

45 كلود فالنتين ماري، "بين الاقتصاد والسياسة: "[المهاجر] السرّي"، مرجع سابق.

46 ماري كلود فالنتين، "الوظيفة الأيديولوجية لمفهوم "السرّي" (La fonction idéologique de la notion de « clandestin »)"، وارد بمجلّة Hommes et Migrations، العدد 1114، يوليو-أغسطس-سبتمبر 1988، ص. 133-138.

47 نفس المرجع السابق، ص. 89.

48 خليفة الشاطر، "حركات الهجرة بين فرنسا وتونس في القرنين التاسع عشر والعشرين: ازدواجية اللسان" ، مجلّة ، 54، 1997. ص. 37 - 54.

49 كاثرين راين، "الاندماج الاجتماعي والاندماج المكاني" (Intégration sociale, intégration spatiale)، مجلّة 2002/3 ، L'Espace géographique (المجلد 31)، ص. 193 - 207.

6 الجدل حول الحدود في أوروبا

لقد أُعِيدَ إحياء القيم القديمة للانغلاق والحمائية وإقامة الحدود frontiérisation كنتاج لعدد من السياقات السياسية في الشمال، بالتوازي مع الأزمة الاجتماعية والسياسية متعددة الأوجه الناجمة في جزء منها عن برامج التكييف الهيكلي (SAPs) في الثمانينيات والتي أثّرت على الدول الفتية الناشئة بعد الاستعمار مثل تونس والمغرب[50]. وظلت هذه السياسات متبعة داخل الدول القومية منذ الثمانينيات، حتى قبل الصعود الصاروخي لليمين المتطرف. بادئ ذي بدء، أتاحت قوانين مكافحة الإرهاب الفرصة لتنفيذ هذه السياسات. لقد شهدت عدّة بلدان أوروبية بما فيها فرنسا هجمات إرهابية كثيرة، حيث بلغ عدد الهجمات الإرهابية نحو 120 هجوماً في فرنسا القارية بين العامين 1970 و 1990[51]. وقد أتاحت هجمات سنة 1986 وتغيير الحكومة في فرنسا لمسؤولي الهجرة والحدود الفرصة لتبني الخطاب الأمني؛ حيث اكتسبت إدانة الاعتداء على سيادة الدولة بوصفه التبرير المشدّد وغير المجدي الذي قدمه موظفو الجمارك زخماً زخماً جديداً في الحرب العالمية ضد الإرهاب[52]. وبالفعل، صدر في 9 أيلول/سبتمبر 1986 القانون رقم 86 .1020 المتعلق بمكافحة الإرهاب والاعتداء على أمن الدولة، وذلك قبل ثمانية أيام من الهجوم الذي وقع في شارع رين والذي أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة خمسة وخمسين آخرين. كان هذا الهجوم هو الأخير والأكثر دموية في سلسلة الهجمات الأربعة عشر التي تبنتها «لجنة التضامن مع السجناء السياسيين العرب والشرق أوسطيين (CSPPA)».

وهكذا بات الإرهاب رافعة مهمة للسياسات العامة [في ما يتعلق بـ] الهجرة؛ فقد لعب دور المكثف الذي يبرّر توظيف تدابير للفصل بين المواطنين حتى داخل «الأمة» الواحدة في النقاش العام وداخل المؤسسات التمثيليّة[53].

مالت فرنسا منذ مطلع الثمانينيات إلى العودة التدريجية لفرض تأشيرات الدخول على المواطنين الأجانب، مع إلغاء تدريجي لاتفاقيات الاعفاء من

50 راجع في هذه النقطة تحليل صدري الخياري، "3. فك ارتباط الدولة والفصل الاجتماعي" (Désengagement de l'État et désocialisation)، في: صدري الخياري (محرّر) تونس: تفكك المدينة: الإكراه والرضا والمقاومة (Tunisie : le délitement de la cité. Coercition, consentement, résistance)، منشورات 2003 ،Karthala، ص. 75 - 100.

51 إيفان غاستو، "تفشي العنصرية في فرنسا العام 1973" (La flambée raciste de 1973 en France)، ورد في Revue européenne des migrations internationales، المجلد. 9، العدد 2، 1993، ص. 61 - 75.

52 فابيان جوبار، "شنغن أو في فوضى الأسباب" (Schengen ou le désordre des causes)، مجلّة Vacarme ، المجلد. 8، العدد 2، 1999، ص. 20 - 22.

53 وتجدر الإشارة إلى صدور قانون الجنسية الجديد المعدل (الصادر في 22 جويلية/يوليو 1996) بعد مرور عقد من الزمن كَردٍّ على الهجمات الإرهابية، وذلك بهدف تجريد المواطنين الفرنسيين مزدوجي الجنسية ـ بمن فيهم المولودون في فرنسا لأبوين أجنبيين ـ من جنسيتهم. وأتاح هذا القانون بعد هجمات 2015 تجريد الأشخاص المولودين في فرنسا والمدانين بجرائم إرهابية من جنسيتهم على نطاق واسع وترحيلهم. ويكون كل من التجريد من الجنسية والطرد في فرنسا من مشمولات القانون الإداري (دون الحاجة إلى محاكمة) الذي يتم تطبيقه بالاقتران مع قانون الهجرة. انظر: منتصر الساخي وكارولين غيبي لافاي، "الحرمان من الجنسية « كمدخل» إلى الترحيل: تطرف الممارسات المؤسسية لمكافحة الإرهاب في فرنسا" (La déchéance de la nationalité comme « marchepied » pour l'expulsion : radicalisation des pratiques institutionnelles antiterroristes en France)، سيصدر قريباً.

VISA
CLANDESTIN
VISA
CLANDESTIN
VISA
CLANDESTIN

التأشيرة. وأصبحت هذه السياسة رسمية في العام 1986 خلال عهدة حكومة شيراك مع إعادة فرض التأشيرات على جميع البلدان باستثناء بعض دول أوروبا الغربية بالإضافة إلى المجموعة الأوروبية. وطُرِحَت الذريعة الأمنية المرتبطة على وجه الخصوص بالإرهاب كمبرّر لهكذا تشديد على [القيود] الحدوديّة والحد من حرية التنقل، لا سيما بالنسبة للمهاجرين وطالبي اللجوء[54].

أما العامل الثاني الذي فاقم [نزعة إقامة] الحدود frontiérisation تلك فهو متمثّل بالتأكيد في التحولات الجيوسياسية التي أعقبت سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة السوفياتية في العام 1989. فقد ظهر اتجاهان سياسيان رئيسيان في أوروبا الغربية؛ فمن ناحية أولى، باتت العلاقات بين الدول الأوروبية أكثر مرونة عموما مع توجّه نحو إلغاء الرقابة المنهجية على الحدود بما يخدم صالح الأشخاص والبضائع. كما تمّ من ناحية أخرى تحصين الحدود مع بلدان الجنوب.

فتح الوضع الدولي الجديد (مع انهيار الكتلة السوفياتية) آفاقاً جديدة للمفاوضات خاصة مع الدول الواقعة على الضفّة الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسط. إلا أنه كانت هناك أوهام؛ إذ بدا وأن العالم قد حقق تحوّلا عظيما نحو السلام الدولي بسقوط جدار برلين. وبدا كأن أوروبا بطميمها تتلاقى عند نقاط التفتيش في برلين. وبدت شعوب العالم التي تحررت من توترات الحرب الباردة وفي ظلّ [نشأة] ألمانيا موحّدة وكأنها ماضية نحو سطوة جديدة ستتيح لها أخيرًا القدرة على تقرير مصيرها.

وافتتحت التسعينيات بفكرة السلام العالمي الدائم، حيث سيتفوق الأفراد على الدول وستصبح السيادة لاغية والحدود نسيًا من الماضي. إلا أن سقوط جدار برلين لم يؤدِ إلا إلى إعادة خلط الأوراق، وتم وضع الحجر الأول لجدار جديد عبر البحر الأبيض المتوسط. وعدنا بذلك إلى النمط الذي أرساه الاستعمار من قبل ([ثنائية] الشمال والجنوب) ولكن في ظل صياغة جديدة. ولم تعد الرغبة في الضم العسكري المصحوب بخطاب عنصري (وإنساني) عن العظمة والحضارة محرّك السياسة الجديدة النابعة عن الشمال المهيمن، ليبرز خطاب قائم على الخشية [والتخويف] والدفاع عن المصالح السيادية وفرض إطار عمل قائم على سياسات عامة أحاديّة الجانب. وباتت هذه الحدود الجديدة وسيلة الدول للتعامل مع التهديدات المستجدّة التي تجد في خطاب "الإسلاموية" و"التطرف" و"الانفصالية" و"الأجانب" المحرك الخطابي الجديد لترسيم الحدود. كما ستثير [مسألة] عودة الحدود مع إنشاء منطقة شنغن تساؤلات حول الاتّزان غير المستقر وستعمّق من حدّة التفاوتات وستفضي إلى اختلالات.

54 مجموعة إعلام ودعم المهاجرين Gisti، "تأشيرات الدخول على الحدود" (Des visas aux frontières)، مجلة Plein droit الصادرة عن مجموعة إعلام ودعم المهاجرين Gisti، العدد 13.

7 إنشاء منطقة شنغن

أنشئت منطقة شنغن بموجب اتفاقية في 14 جوان/يونيو 1984 شملت في الأصل حكومات دول اتحاد البنلوكس الاقتصادي وألمانيا وفرنسا. سميت الاتفاقية على اسم قرية صغيرة في لوكسمبورغ على الحدود بين هذه الدول. وتنص المادة 7 من الاتفاقية على أن تقوم الدول الموقعة بتنسيق سياسات منح التأشيرة الخاصة بها. ولذلك تنص الإجراءات المتعلقة بإصدار التأشيرات والدخول إلى أراضيها على مراعاة "ضرورة ضمان حماية جميع أراضي الدول الخمس ضد الهجرة غير الشرعية والأنشطة التي يمكن أن تعرّض الأمن للخطر[55]". وقد دخلت هذه الاتفاقيات حيّز النفاذ اعتباراً من مارس 1995.

تُقَدِّمُ [منطقة] شنغن بوصفها مجالا [يضمن] حرية التنقل. ويسهل سفر المواطنين الأوروبيين وانتقال البضائع الأوروبية دون تدخل رقابيّ ممنهج من طرف موظفي الجمارك ودون أن تكونالحدود الوطنية الأوروبية نقاط تفتيش إجبارية، في تماثل مع ما تم الترويج له في الخطابات التي رافقت نشأتها بأوروبا. ويمكن القول باختصار أنّها تُقَدَّمُ كبرهان على تحقيق حلم العصور الوسطى القديم المُسَمَّى «أوروبا». وبالفعل فقد أنشئت هذه المنطقة لإتاحة حرية تنقّل الأفراد داخل أراضي الدول الأعضاء. وقد أفضت حرية التنقل هذه إلى إلغاء الرقابة على الحدود الداخلية. ولكن سيتّضح بمجرد إنشاء هذه المنطقة أن التأشيرة هي الهدف النهائي لمنطقة شنغن، وهي ميزتها وابتكارها الأكثر جلاءً؛ إذ تكون تأشيرة الشنغن أبرز النظم المنبثقة عن اتفاقية شنغن بوصفها سياسة جديدة تبنتها دول مجموعة [دول] الشنغن (التي استوعبت غالبية الدول الأوروبية مع مرور الوقت) لتفرض تأشيرات دخول على المهاجرين القادمين أساسا من المستعمرات السابقة وبلدان الجنوب العالمي عمومًا.

55 فريدة السويح، «الجزائر: التأشيرات قطرة قطرة" (Algérie : des visas au compte-gouttes)»، مجلة 2/2012، Plein droit (العدد 93)، ص. 25 - 28.

خاتمة

تناولنا بالتفصيل المسار الطويل الذي سلكته السلطة التي شكلتها حدود الدول الأوروبية إزاء الجنوب. حيث تمّ في مرحلة أولى خلال فترة الاستعمار إلصاق غموض الضمّ والحماية بمطلب الاستيعاب والخضوع للسلطة الاستعمارية. ولم تَمْحُ كل هذه الخطابات والممارسات الاستعمارية عدم المساواة في معاملة شعوب جنوب المتوسط مقارنة بمواطني الإمبراطورية والحواضر [الاستعمارية]. لطالما كان التنقل بالنسبة للمستعمرين وأحفادهم مسألة تستحوذ عليها أكثر آليات السلطة تعقيدًا. وشكّل التنقل قضية أساسية في حكم وتدجين الشعوب في مرحلتي الاستعمار وما بعد الاستعمار، بدءًا من نقاط التفتيش في الأراضي المستعمرة وصولًا إلى أنظمة تأشيرة الشنغن المعاصرة.

ثم درسنا بإيجاز هذه العملية الطويلة التي أفضت إلى نقلة كبيرة وتدعيم للحدود من خلال تدابير عسكرية وقانونية تهدف إلى إنشاء حصن أوروبيّ la forteresse-Europe وظهور هوامش استعمارية سابقة وسكان خاضعين لحظر التنقل. وهكذا تبشّر الشينغن بسياسات جديدة من العداوة والجفاء. كما عزّز الاندماج الأوروبي منذ انهيار جدار برلين سياسة تفكك الجنوب العالمي. وتلعب الحدود دورًا رئيسيًا، سواء من الناحية الاقتصادية من خلال الحد من نقل المعرفة من الشمال مع الحفاظ على سوق واسعة للمواد الخام والعمالة المهاجرة، أو من الناحية الاجتماعية عبر وظيفته كآلية لانتقاء نخب الجنوب والاستحواذ عليها. ويتمّ تنفيذ عملية التدجين هذه من خلال القانون عبر فرز [عمليات] منح التأشيرات وتصاريح الإقامة والتجنيس، وبالتالي إدامة الوضع الراهن.

تتجلى الآن مسؤولية المخطّطات الحدودية الجديدة في السياسات العامة المصمّمة في الشمال. وتدرك هذه السياسات تفوّقها التاريخي والتنظيمي، فتعمل على مواءمة الجهود الحكومية وتحويل إدارة الهجرة إلى استراتيجية موحدة تتمحور حول السيطرة والمنع والطرد؛ فهي تعزّز التقسيمات الخطيرة التي تحول المهاجرين إلى آخرين مطلقين، مذكية بالتالي تهميشهم. وتضفي هذه السياسات الحكومية الشرعية على صعود الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة والفاشية التي تظهر المهاجرين كتهديد يجب القضاء عليه. كما تديم هذه العملية [الدّوران] في حلقة مفرغة يفضي فيها العداء المتزايد تجاه المهاجرين بدوره إلى إضفاء الشرعية على سياسات حدودية قمعية وقاتلة بشكل متفاقم. تتجسّد هذه السياسة العالمية في تصدير الحدود، ممّا يشير إلى العودة إلى الأساليب المستخدمة في السيطرة وإدارة شعوب الضفّة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط؛ تتبدّى [هذه السياسة] في النقاط الحدودية وفي المفاوضات حول «قضايا الهجرة» في أوروبا بما يتماشى مع الاستمرارية الاستعمارية.